البحوث والدراسات

الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية

جاسم محمد يوسف كرم
جامعة الكويت – دولة الكويت

الملخص:

تُعد دراسة تحليل قوة الدولة من الدراسات الحيوية في حقل الجغرافية السياسية. ويقوم هذا المنهج على تحليل العوامل الجغرافية بوصفه طرفاً مهماً في معادلة القوة. واستناداً إلى ذلك فإن الدراسة تركز على تحليل القوة في المملكة العربية السعودية بوصفه جزءاً هاماً وفعالاً من الوطن العربي. وقد تم اختيار السعودية بناء على وزنها السياسي والاقتصادي الرائد في الوطن العربي.

وتنتهي هذه الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تملك من عوامل القوة كالموقع الاستراتيجي المهم والمساحة الشاسعة والقوة الاقتصادية الكبيرة ما يمكنها من لعب دور بارز ومهم في السياسة الإقليمية والعالمية.

١ – المقدمة:

تُعَدُّ دراسة تحليل قوة الدولة من الدراسات الحيوية في علم الجغرافية السياسية. ويقوم هذا المنهج الذي استحدثه كوهن وروزنثال (كما ورد في كتاب تايلور وكولين) على تحليل العامل الجغرافي بوصفه طرفاً في معادلة القوة[١]. ويشمل هذا العامل أربعة عناصر جغرافية مؤثرة في قوة الدولة وهي: البيئة الطبيعية، السكان، المقومات الاقتصادية والسلوك السياسي. إن اتباع هذا المنهج في دراسة الدولة يوضح بشكل دقيق مواطن القوة والضعف في الدولة وعليه فإن الجغرافيين يحاولون أن يقدموا لصناع القرار صورة واضحة عن الدولة حتى يتمكنوا من معالجة مواطن الضعف فيها.

وبما أن الأمن القومي العربي بشكل عام أو الأمن القطري لبعض الدول

– تم تسليم البحث في نوفمبر ٢٠٠١، وأجيز للنشر في مايو ٢٠٠٢.

العربية يواجه بعض التحديات الإقليمية أو العالمية فإن ذلك يستدعي وجود دراسات علمية دقيقة لمواطن القوة والضعف سواء على مجال الوطن العربي بوصفه إقليماً جغرافياً واحداً أو دراسة كل دولة على حدة. واستناداً إلى ذلك فإن هذه الدراسة ستركز على تحليل القوة في المملكة العربية السعودية بوصفه جزءاً هاماً وفعالاً من الوطن العربي. وقد تم اختيار هذه الدولة بسبب وزنها السياسي والاقتصادي الرائد في الوطن العربي، حيث إنها من الدول ذات المساحة الكبيرة والتي تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام وثروات طبيعية هامة جداً (مصادر الطاقة – النفط – الغاز الطبيعي). إن دراسة وتقييم الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية على ضوء المعطيات الجغرافية ستمكننا من التعرف على مكانة هذه الدولة وإمكاناتها ومقوماتها ومدى انعكاس ذلك على دورها الاستراتيجي سواء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو على المستوى العربي أو الدولي.

ولكي يتمكن الباحث من تحليل المقومات الجيوبوليتيكية للمملكة العربية السعودية ودورها في صياغة الوزن الجيوبوليتيكي لهذه الدولة فإن الدراسة ستعتمد على منهج تحليل القوة "Power Analysis Approach".

١ – أ – لمحة تاريخية لتطور الدراسات الجيوبوليتيكية:

يعتبر المؤرخ السياسي السويدي رودلف كلين الذي عاش في الفترة من ١٨٦٤–١٩٢٢ أول من استخدم مصطلح جيوبوليتيك "Geopolitic" على الرغم من أن الجذور التاريخية للجيوبوليتك ترجع إلى الحضارات القديمة. ويتكون هذا المصطلح من مقطعين هما Geo وتعني الأرض وPolitics وتعني السياسة وعلى هذا الأساس فقد تم ترجمة هذا المصطلح بأنه علم سياسة الأرض[٢]. إلا أن التفسير الصحيح لهذا المصطلح هو الدراسة التي تجمع بين الحقائق الجغرافية وعلم السياسة التطبيقي. وبسبب التشابه بين مصطلح Geopolitics ومصطلح "Political Geography" أي الجغرافية السياسية فقد ساد الاعتقاد بأن المصطلحين يشيران إلى مفهوم واحد إلا أن الحقيقة هي أنه

ومع التشابه الكبير في طبيعة الدراسة والموضوعات فإن الأهداف التي ينطلق منها كل علم مختلف تماماً عن الآخر.

فعلم الجيوبولتيكس يهدف إلى تحليل قوة الدولة أو تقييم القوة السياسية والوزن السياسي للدولة عن طريق تحليل تركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها طبيعياً وبشرياً ودراسة مواردها وإنتاجها. وهذا في الحقيقة ما تقوم به الجغرافية السياسية أيضاً إلا أن هدف الجيوبولتيك من هذه الدراسة هو تجميع المعلومات الجغرافية وتقديمها للسلطة لكي تستخدمها كتبرير التوسع الإقليمي واستعمار الدول الأخرى. في حين تهدف الجغرافية السياسية من وراء ذلك دراسة مواطن القوة والضعف في الدولة لأجل حل مشاكلها وإقامة علاقات سلمية مع الدول الأخرى(٣). ويعتبر فردريك راتزل من أكبر مفكري الجيوبوليتيكس حتى وإن لم يستخدم هذا المصطلح، وقد آمن راتزل بفكرة الدولة الحيوية أي أن الدولة كائن عضوي حي يمر بفترة ولادة ونضوج وشباب وكهولة(٤). وحتى تستطيع الدولة أن تستمر في الحياة فإنها دائماً بحاجة إلى مساحات إضافية تنمو بها، وقد سمي ذلك بالمجال الحيوي "Living Space". ولم يحدد راتزل ما هي المساحة الكافية للدولة حتى تنمو وتستمر بل تركها مفتوحة. وبهذا فإن فكرة راتزل تنطلق من مفهوم استعماري بحت(٥).

أما من طور مفهوم الجيوبوليتيكا وساعد على نشر هذا العلم فهو مدير مركز ميونخ للدراسات الجيوبوليتيكية كارل هاوسهوفر. وقد سخر هاوسهوفر الجغرافية لجمع المعلومات الحيوية عن أعداد كبيرة من الدول لإظهار مواطن القوة والضعف فيها وتقديم هذه المعلومات للسلطة العسكرية للرايخ الثالث في ألمانيا(٦).

ويعتبر علم الجيوبوليتيكس وليد الجغرافية السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق تجعل منه مادة يستعين بها الزعماء العسكريون لغرض التوسع الإقليمي. إلا أن الفرق بين الجغرافية السياسية وعلم الجيوبوليتيكا هو أن الأولى تهتم بالدولة وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والبشرية من الواقع الحالي للدولة لتقدير وزنها الدولي، أما الجيوبوليتيكس

فتقوم بنفس الدراسة ولكن من وجهة ما تحتاجه الدولة مستقبلاً من موارد ومساحة. وعليه فإن الجيوبولتيكس دراسة شديدة الدينامية ومعرضة لعوامل التغيير بسرعة في حين أن الجغرافية السياسية متغيرة ولكن ليست بالسرعة الكبيرة كالجيوبوليتيكا(٧).

٢ – المقومات الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية:

تقع المملكة العربية السعودية في جنوب غرب آسيا بين درجتي عرض ١٨° – ٣٢° شمال خط الاستواء وتحتل حوالي ثمانين بالمائة من مساحة شبه الجزيرة العربية بمساحة إجمالية تقدر بـ ٢,٢ مليون كيلومتر مربع. وتقدر طول حدود الدولة بـ ٤٤١٠ كيلومتراً منها ٤٨٨ كيلومتراً في الشمال مع العراق، ٢٢٢ كيلومتراً من الحدود مع الكويت، ٤٠ كيلومتراً مع قطر و٥٨٦ كيلومتراً مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى الجنوب بحدود ٦٧٦ كيلومتراً مع عُمان و١٤٥٨ كيلومتراً في الحدود الجنوبية الغربية مع اليمن. انظر الخريطة رقم (١).

وتتنوع تضاريس المملكة من الغرب إلى الشرق فبمحاذاة البحر الأحمر يقع سهل تهامة ثم سلسلة من الهضاب والمرتفعات أعلاها جبال عسير في الجنوب بارتفاع يبلغ ٣٠٧٥ متراً عن سطح البحر، وتقع بقية الهضاب على ارتفاع متوسطه ٢١٥٠ متراً، كما تظهر الأراضي شبه الصحراوية في اتجاه الشرق. وتقع صحراء النفوذ في الشمال وهضبة نجد في الوسط.

وفيما عدا الأراضي القليلة الخصبة القريبة من سواحل الخليج العربي فإن بقية الأراضي هي عبارة عن صحارى خالية من النباتات وتفتقر المملكة العربية السعودية إلى الأنهار ذلك أن الموقع الفلكي للمملكة العربية السعودية يضعها ضمن المناطق الجافة، فالمعدل السنوي لدرجات الحرارة بين ٢٣ درجة مئوية و٣٢ درجة مئوية. أما معدل التساقط فهو ٧٠ ملم سنوياً. كما ترتفع درجات الحرارة في فصل الصيف إلى ٤٨ درجة مئوية.

خريطة رقم (١) الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية

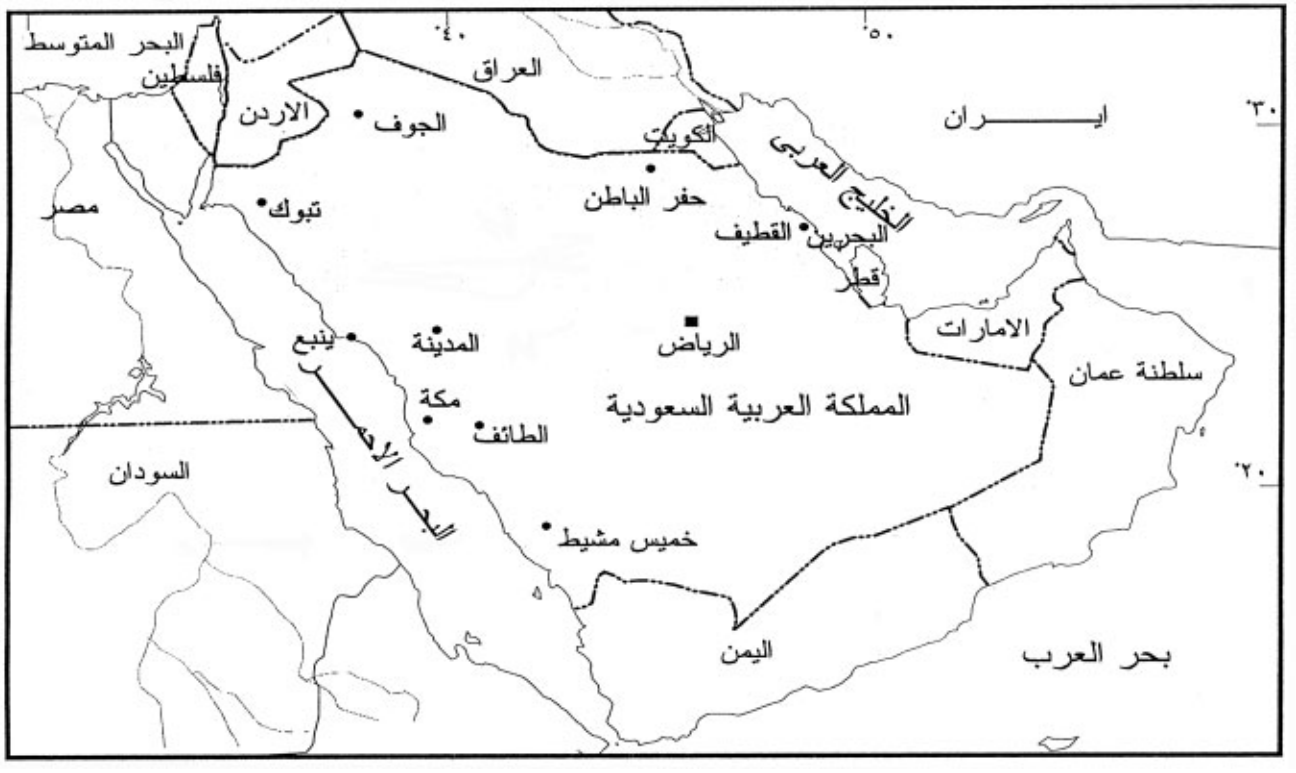

Jane's Sentinel, The Gulf States, 1999 edition, Jane;s Information Group Limited, Surrey, U.K.

٣ – المقومات البشرية:

لاشك أن للسكان تأثيراً كبيراً في الوزن السياسي للدولة، فالدول العظمى في العالم كلها دول ذوات أحجام سكانية عالية كالصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن التطور التكنولوجي في شتى المجالات ولا سيما المجال العسكري قد ساعد على التعويض عن الحجم الكبير للسكان فقد بقي هذا العامل مؤثراً في قوة الدولة.

فعلى سبيل المثال تتفوق الولايات المتحدة بكثير على الصين من حيث القوة العسكرية وتطور تكنولوجيا الأسلحة، غير أن الحجم الهائل لسكان الصين يمنع أي دولة مهما بلغت قوتها من التفكير في معاداة أو مهاجمة الصين. وحتى لو نشبت أي حرب مثلاً بين الولايات المتحدة والصين يمكن للأولى أن تهزم الثانية، ولكن لا يمكن لها أن تحتلها على الأرض بسبب الفرق الهائل في حجم السكان بينهما. ولكن تبقى الحقيقة وهي أن الكم السكاني من حيث الواقع الفعلي لا يمكن الركون إليه بوصفه عاملاً واحداً لقياس قوة الدولة السياسي. كما أن حجم السكان وحده لا يمكن أن يكون العامل الحاسم في تحديد قوة الدولة، فهناك اعتبارات أخرى كالنوع والفئات العمرية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. كما يجب الانتباه إلى المستوى التعليمي والصحي للسكان لأن هذين العاملين يحددان قدرة السكان على التطور والبناء، فضلاً عن التطور التكنولوجي الذي أخذت به هذه الدولة أو تلك. ولكن كما أسلفنا سابقاً فإن قلة عدد السكان بشكل عام يقلل من احتمالات أن تصبح الدولة قوية ولها وزن سياسي مهم(٨).

٣ – أ – حجم وتوزيع السكان:

يقدر عدد سكان المملكة العربية السعودية ١٩,٨٩٩,٠٠٠ نسمة حسب آخر تعداد للسكان في عام ٢٠٠٠، ٩٠٪ منهم عرب والنسبة الباقية ذات أصول إفريقية، وهندية، وباكستانية. ويدين معظم سكان المملكة العربية السعودية بالدين الإسلامي الحنيف فهي مهبط الدين الإسلامي الحنيف وقبلة المسلمين وراعية الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. ويعتنق غالبية السكان

المذهب السني الوهابي ما عدا ٥٪ من السكان تقريباً يعتنقون المذهب الشيعي ويسكنون في إقليم الإحساء في شرق المملكة العربية السعودية.

وتصل الكثافة السكانية بشكل عام إلى ٦,٦ للكيلومتر المربع، ولكن هناك مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية الخالية من السكان. ويقدر بأن ١٪ من مساحة المملكة العربية السعودية معمور وهذه تعتبر من أكبر نقاط الضعف في الدولة. وتشير الإحصائيات أن ٢٧٪ من السكان ما زالوا يمارسون حياة البداوة والبقية تحضرت وسكنت المدن. وتضم محافظتي الرياض ومكة المكرمة حوالي ٤٣٪ من مجموع السكان في المملكة العربية السعودية[٩]. أما توزيع السكان في المدن الرئيسية فهي كما يلي في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) التوزيع الإقليمي للسكان

المدينة	عدد السكان
الرياض (العاصمة)	٦٦٦,٨٤٠
جدة	٥٦١,١٠٠
مكة	٣٦٦,٨٠٠
الطائف	٢٠٤,٨٥٠
المدينة	١٩٨,١٨٠
الدمام	١٢٧,٨٠٠
الهفوف	١٠١,٢٧٠
تبوك	٧٤,٨٠٠
بريدة	٧٠,٠٠٠
المبرز	٥٤,٣٠٠
خميس امشيط	٥٠,٠٠٠
الخبر	٤٨,٨٠٠
بحران	٤٧,٥٠٠
حائل	٤٠,٥٠٠

* **المصدر:** الإحصاء السنوي للسكان في المملكة العربية السعودية – وزارة التخطيط – الرياض ٢٠٠٠.

من الجدول السابق يتضح أن المملكة تعاني من تخلخل سكاني كبير جداً، حيث إن الأجزاء المعمورة من المملكة هي ١٪ فقط من المساحة الكلية. ويتركز أكثر من ٤٠٪ من السكان في محافظتين هما الرياض ومكة وبقية السكان موزعين على باقي مساحة المملكة. وهذا من أبرز نقاط الضعف من الناحية الجيوستراتيجية. ففي حالة الحرب يمكن السيطرة على هذه المناطق بسهولة. لذا فالمملكة بحاجة إلى زيادة عدد سكانها أو تجنيس الوافدين العرب وخاصة ذوي الأصول اليمنية فهم امتداد طبيعي للسكان المواطنين.

٣ – ب – معدل النمو والمستوى الصحي للسكان:

لا توجد أرقام دقيقة للمواليد والوفيات في المملكة العربية السعودية منذ إحصاء عام ١٩٧٤، ولكن التقديرات التي استخرجت عام ١٩٩٥ تشير إلى أن معدل المواليد بلغ ٤٢ في الألف في حين كان معدل الوفيات ٧ في الألف، وقدر متوسط المعدل العمري للنساء بحوالي ٦٨ سنة وللرجال ٦٤ سنة. أما معدل النمو السكاني فقد قدر بحوالي ٣,٤٪ في العام.

وساعد وجود الثروة النفطية للمملكة العربية السعودية على توفير وتطوير القطاع الصحي لكي يصبح من أفضل المستويات الصحية المجانية على مستوى العالم، إذ يشمل العلاج الصحي المجاني كل من يسكن على أرض المملكة سواء المواطنين أو الوافدين. وتخصص المملكة العربية السعودية حوالي ٨٪ من مجموع الإنفاق العام للحكومة للقطاع الصحي (١١,٢٣٩ مليار ريال سعودي). وفي عام ١٩٩٥ كان هناك سرير واحد لكل ٢٥٠ نسمة وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب في العالم(١٠).

٤ – المقومات الاقتصادية:

قطعت المملكة العربية السعودية أشواطاً كبيرة في مجال بناء وتنويع القاعدة الاقتصادية لتخفيف الاعتماد على البترول، وذلك من خلال تعزيز قدراتها الإنتاجية في القطاعات الأخرى. ووفقاً لتقارير وزارة التخطيط فإن إجمالي الناتج المحلي بلغ في عام ١٩٩٦ حوالي ١٢٦,١٦٨ مليون دولار

أمريكي، وبلغ قيمة الصادرات حوالي ٤٩,٢٥٠ مليون دولار وقيمة الواردات ٢٣,٠٠٠ مليون دولار.

وقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أكثر من أربع مرات خلال الأعوام ١٩٧٠–١٩٩٥ وبمعدل متوسط سنوي يقدر بـ ٦٪. وارتفعت إسهامات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣٪ إلى ٦٧٪. كما ارتفعت نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية من ١٦٪ إلى ٢٢٪، وبلغ معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية ٧,٤٪، وارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية من ٧,٤٦ مليون دولار إلى ٤,١ بليون دولار أمريكي(١١). ويرجع ذلك إلى النمو الملموس في الصادرات البتروكيماوية التي أصبحت منتشرة في أسواق العالم.

وفي غضون ذلك ارتفع حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من ٢٦٦,٦٦ مليون دولار إلى حوالي ١٢,٢٦ مليار دولار في نفس الفترة (من ١٩٧٠–١٩٩٥). كما ارتفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٢١٪ إلى ٤٥٪ في حين بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي ٧٢٪. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة ٢٦ في قائمة أكبر الدول المصدرة للسلع في عام ١٩٩٥ وذلك حسب بيانات منظمة التجارة العالمية. وطبقاً لبيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني فإنه يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابياً تبلغ نسبته بالأسعار الجارية ٨,٤٤٪ في العام المالي ١٩٩٩. ويقدر إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام ١٩٩٩ حوالي ٥٢١,٣ مليار ريال سعودي مقارنة بـ (٤٨٠,٨) مليار ريال سعودي في العام الذي سبقه (الدولار يعادل ٣,٨ ريال سعودي). ويتوقع أن تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ٤٨٪. وضمن ذلك فإنه يتوقع أن يبلغ النمو في الصناعات التحويلية غير البترولية وفي قطاع البناء والتشييد ٦,٣٪، ٢,١٪ على التوالي مما يعتبر مؤشراً لما يشهده القطاع الأهلي من توسع مستمر في نشاطاته.

وتشير التوقعات إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بنسبة ٧٠,٣٪ ليبلغ ١٤,٦ مليار ريال عام ١٩٩٩ مقابل ٤٩,٢ مليار ريال في عام ١٩٩٨، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. أما الصادرات غير النفطية فيتوقع أن تنمو نسبة ١,٦٪ لتصل إلى ٢٣,٨ مليار ريال. بينما انخفضت الواردات بنسبة ١,٢٪ لتصل إلى ١٠٢,٨ مليار ريال[١٢].

٤ – أ – النفط:

يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة التي يعتمد عليها العالم اعتماداً كبيراً لسنوات طويلة قادمة. وإن امتلاك المملكة العربية السعودية لكميات هائلة من هذه الثروة أكسبها ثقلاً سياسياً هائلاً ليس على المستوى العربي فحسب بل على المستوى العالمي أيضاً. وجعل لها كلمة مسموعة ومؤثرة جداً في المحافل الدولية. وقد مكَّن وجود هذه الثروة المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً استراتيجياً هاماً على الصعيدين العربي والعالمي فعلى سبيل المثال لا يمكن اتخاذ أي قرار يمس الدول العربية كاتفاقيات السلام أو أي اتفاقيات أخرى إلا بعد مشاورة المملكة. ولا ننسى دور المملكة في عهد المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز عندما استخدم سلاح النفط عام ١٩٧٣ رداً على مساعدة الغرب والولايات المتحدة لإسرائيل في حربها ضد العرب. وكيف كان لهذا القرار تأثير على مستوى العالم كله. وبالرجوع إلى النفط فإن المملكة لديها احتياطي عام يبلغ ٢٦١,٥ بليون برميل مما يجعلها تملك ربع الاحتياطي العالمي للنفط[١٣]. وتنتج المملكة العربية السعودية حوالي ٨ مليون برميل من النفط يومياً. وإذا بقيت على هذا الإنتاج فإن احتياطها من النفط سيكفي لغاية ٨٤ عاماً. ومن حسن الحظ فإن تكلفة إنتاج النفط في المملكة تعتبر من أخفض النسب في العالم.

وتقع معظم حقول النفط في الإقليم الشرقي للمملكة. ويعتبر حقل غوار (أكبر حقل نفطي في العالم) أهم حقول النفط في المملكة بالإضافة إلى

حقول أبقيق، والسفانية وحقل بري، كما تشير الدراسات إلى احتمال وجود حقول أخرى وهذا ما تعمل المملكة على اكتشافه. كما تمتلك المملكة مصافي حديثة مثل مصفاة رابغ الذي يصل إنتاجها إلى ٢٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم، ويتوقع أن يرتفع إلى ٣٥٢,٠٠٠ برميل في اليوم عام ٢٠٠٢، ثم مصفاة رأس تنورة بإنتاج يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً[١٤].

٤ – ب – الغاز الطبيعي:

تملك المملكة العربية السعودية احتياطي عام من الغاز الطبيعي يقدر بـ ١٨٩,١ تريليون قدم مكعب[١٥]. ولم تحظ هذه الثروة باهتمام المملكة العربية السعودية في السابق، وكان معظم الغاز المستخرج هو الذي يخرج طبيعياً مع النفط. وحديثاً بدأت المملكة بالاهتمام بهذا المصدر، ويتوقع بعد الاكتشاف الجديد أن يرتفع احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي إلى ٢٥٣ تريليون قدم مكعب. كما تم اكتشاف حقول جديدة للغاز الطبيعي ليست مرتبطة بحقول النفط في وسط البلاد وفي الساحل الشمالي للبحر الأحمر. وبنيت محطات إنتاج الكهرباء لكي تستخدم الغاز الطبيعي لتخفيض الاستهلاك المحلي للنفط. وأقامت شركة أرامكو منشآت عملاقة في حقل غوار في الحويه من أجل ذلك ويتوقع أن يصل إنتاج السعودية من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٦,٣٥ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٠٢ أي بزيادة ١,٨٥ تريليون متر مكعب عن الإنتاج لعام ١٩٩٨[١٦]. ومن الأمور التي تسبب ضعفاً للمملكة العربية السعودية هو تركز الثروة النفطية والغاظ الطبيعي في الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية. وهذا يجعلها هدفاً سهلاً في حالة الحرب إذا ما أرادت الدولة المعتدية أن تدمر مصادر الاقتصاد الوطني للمملكة. كما أن قرب حقول النفط والغاز الطبيعي من إيران (التي تتغير علاقاتها مع المملكة بين فترة وأخرى) يزيد من سلبية هذا الموقع بالنسبة للمملكة العربية السعودية. وتبقى هذه نقطة ضعف أخرى تتطلب من المملكة أن تجعل علاقاتها السياسية دائماً جيدة مع إيران درءاً للمشاكل.

٤ – ج – المعادن الأخرى:

تفتقر المملكة العربية السعودية إلى المعادن الطبيعية الأخرى ولكن الحكومة تعمل بجد لتطوير هذا القطاع. وفي عام ١٩٨٨ بدأت المملكة إنتاج ١٨٠,٠٠٠ طن من خام الذهب من منجم مهد الذهب. وعلاوة على ذلك فقد تم اكتشاف الحديد، والفوسفات، وبوكسيت، ويورانيوم والفضة في أماكن مختلفة من المملكة العربية السعودية ويتركز الحديد في السواوين، والفوسفات في منطقة الجلاميد والبوكسيت في منطقة الزبيرة(١٧).

٤ – د – المصادر المائية:

تفتقر المملكة العربية السعودية كالدول الخليجية الأخرى إلى مصادر المياه الطبيعية كالأنهار، ولهذا فهي تعتمد بشكل كبير على تحلية مياه البحر. وتملك المملكة ٣٠ محطة تحلية في عام ١٩٩٥ توفر المياه للاستهلاك البشري وللصناعة. وتستهلك الزراعة حوالي ٩٠٪ من استهلاك المياه في المملكة العربية السعودية. ويعتمد القطاع الزراعي على مصادر المياه الطبيعية وليست المحلاة وهذا ما سيعرض مصادر المياه الطبيعية للنفاد على المستوى البعيد. وعلى حسب التقديرات الحالية لاستهلاك مياه المصادر الطبيعية فإن عمرها الافتراضي سينتهي في المدة من ١٥–٢٥ سنة تقريباً. ويجب أن نضع في الاعتبار أن هذه النسب هي تقديرات غير رسمية لأن الحكومة السعودية لا تنشر أرقاماً رسمية عن هذا المصدر(١٨).

٤ – هـ – المصادر الغذائية:

تحتل الأراضي الصحراوية مساحات كبيرة من أراضي المملكة العربية السعودية إذ تقدر بحوالي ٥٩٪ من المساحة الكلية، ثم ٣٨٪ عبارة عن أراضي مراعي و٣٪ شجيرات وغابات. ولهذا فالإمكانات الطبيعية للزراعة محدودة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإن الزراعة تعتمد على المساعدات الحكومية بشكل كبير جداً. وقد ساعد نظام المساعدات الحكومية على تطوير وازدهار القطاع الزراعي وخاصة إنتاج القمح الذي جعل المملكة

مصدراً له في الوقت الحالي، على الرغم من أن تكلفة إنتاج طن من القمح السعودي يكلف حوالي ٤٨٠ دولاراً أمريكيا لكن التكلفة العالمية له هو ١٠٠ دولار للطن الواحد.

وتعد المملكة مكتفية ذاتياً من إنتاج البيض، والتمور، ومنتجات الحليب الأخرى. وقد أدى هذا إلى تخفيض نسب استيراد الغذاء إلى النصف حالياً عما كان عليه عام ١٩٨٠ عندما كانت المملكة تستورد حوالي ٨٧٪ من احتياجاتها الغذائية(١٩). وقد لقي تطوير القطاع الزراعي انتقادات كثيرة على اعتبار أنه تبذير للثروة وتدمير لمصادر المياه. وقد انخفض في السنوات القليلة الماضية الدعم الحكومي لإنتاج القمح وإن كانت الحكومة ما زالت مصممة على المضي في تطوير القطاع الزراعي.

٤ – و – إنتاج الطاقة (الكهرباء):

على الرغم من التوسع الهائل في إنتاج الكهرباء إلا أن المملكة بحاجة إلى مزيد من الإنتاج حتى تتمكن من الوفاء بالزيادة في الطلب بسبب زيادة السكان والتوسع الصناعي. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية للكهرباء حوالي ١٦,٨٥٠ ميغاوات في عام ١٩٩٢ بعد أن كان ٥٩٠٠ ميغاوات عام ١٩٨٠. وقد قدر النمو في معدل الاستهلاك حوالي ١٠,٥٪ سنوياً في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ويتوقع أن تحتاج المملكة إلى إنتاج ٤١,٥٠ ميغاوات في حلول عام ٢٠١٥. ومع بناء عدة محطات لإنتاج الكهرباء في الشويبه بطاقة إنتاجية تبلغ ١,٧٥٠ ميغاوات ومحطة الشقيق (١,٠٠٠ ميغاوات) والرياض (١,٣٠٠ ميغاوات) فإن المملكة ما زالت بحاجة إلى محطات أخرى. ولأن هذه المحطات معتمدة على النفط ومشتقاته بوصفها مصادر للطاقة فإن استهلاك المملكة من النفط بلغ ١,١٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٦، مما يعرض المملكة لنقص في احتياجاتها المحلية من النفط مستقبلاً(٢٠).

٥ – القوة العسكرية في السعودية:

٥ – أ – القوة البرية:

لقد أوضحت حرب الخليج ١٩٩٠–١٩٩١ أن القوات السعودية كانت غير جاهزة للدفاع عن المملكة في حالة غزو العراق لها. وسبب ذلك حالة من الإحباط في ضوء الإنفاق الهائل في شراء الأسلحة منذ السبعينيات من القرن الماضي. ولهذا عملت السعودية بعد انتهاء الحرب على حل هذا الخلل. وبسبب قلة عدد السكان مقارنة مع المساحة الكبيرة للدولة فقد حاولت السعودية تعويض هذا النقص بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وخاصة في مجال السلاح الجوي وتحويله من كونه للدفاع فقط إلى سلاح هجومي.

وقد بلغ الإنفاق الحكومي على الدفاع حوالي ١٣٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦. ويبين الجدول التالي (٢) حجم الإنفاق على الدفاع.

جدول رقم (٢) الإنفاق على القطاع العسكري

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
بليون دولار	٢٦,٨	١٤,٥	١٦,٦	١٤,٣	١٣,٢	١٣,٩
بليون ريال سعودي	١٠٠,٤	٥٤,٣	٦٢,٠	٥٣,٥	٤٩,٥	٥٢,٠

المصدر: Jane's Sentinel, Saudi Arabia, 1997 Edition, Surrey, U.K.

إن حجم الإنفاق العسكري الكبير مبرراً جداً في دولة في حجم المملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها حوالي ٢,٢ مليون كيلومتر مربع. ولها حدود سياسية مع ثمانية دول بشكل مباشر ومع ثلاثة دول أخرى تفصل بينها وبينهم مساحات مائية. وحتى لو نجحت المملكة العربية السعودية في مضاعفة عدد جيشها وهو ما تخطط له حالياً فإن مراقبة حراسة حدودها المترامية الأطراف تبقى عملية في غاية الصعوبة. وفي وضع مثل ذلك فإن القوات السعودية يمكن لها أن تصد وتؤخر أي هجوم لفترة من الزمن حتى تصل إليها المساعدات العسكرية من الخارج. وقد اقترحت عليها الولايات المتحدة توقيع اتفاقية شبيهة بالاتفاقيات الموقعة مع الكويت وقطر في عام

١٩٩١ والتي بموجبها تخصص هذه الدول مواقع لتخزين الأسلحة الأمريكية لكي تكون جاهزة للدفاع عن الدولة في حالة أي هجوم عليها. إلا أن المملكة العربية السعودية في وضع حرج جداً لا يمكنها من الموافقة على هذا العرض خاصة في ظل الرفض للوجود الأمريكي من قبل المعارضة الإسلامية المتشددة في المملكة.

ومنذ السبعينيات أقامت السعودية مدناً عسكرية حدودية مثل المدينة العسكرية بالقرب من أبها في الحدود الجنوبية والقاعدة الأخرى بالقرب من تبوك في الجهة الشمالية الغربية قرب الأردن، والمدينة العسكرية الثالثة شمال الرياض قريباً من وادي الباطن في مواجهة الحدود مع العراق[٢١]. (انظر الخريطة رقم ٢).

وبمقارنة حجم الترسانة العسكرية للسعودية مع دول منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية لوجدناه كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) الترسانة العسكرية لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية

الدولة	العربات المسلحة	الطائرات الحربية	السفن الحربية	الإنفاق على الدفاع «بليون دولار»
المملكة العربية السعودية	٤٦٢٥	٤٧٠	١١٠	١٣٢١٨
البحرين	٣٩٢	٢٦	١٤	٢٦٠
إيران	٢٤٥٥	٦٣٠	٣٢٧	٣٤٠٠
العراق	٥٣٠٠	٣٧٢	١٠٠	٦٦٠٠
الكويت	٥٩٦	٨٠	٣	٢٩٠٠
عُمان	٢٦٥	٩٩	٢٦	١٦٨٠
قطر	٢٦٢	٢٣	٢٧	١٩٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٨٣	٧٨	٢٧	١٩٠٠
اليمن	١٧٩٧	١١٢	٣٠	١٠٠٠

المصدر: Jane's Intelligence Review, Saudi Arabia, 1997, Surrey U.K. P. 707

خريطة رقم (٢) القواعد العسكرية في المملكة العربية السعودية

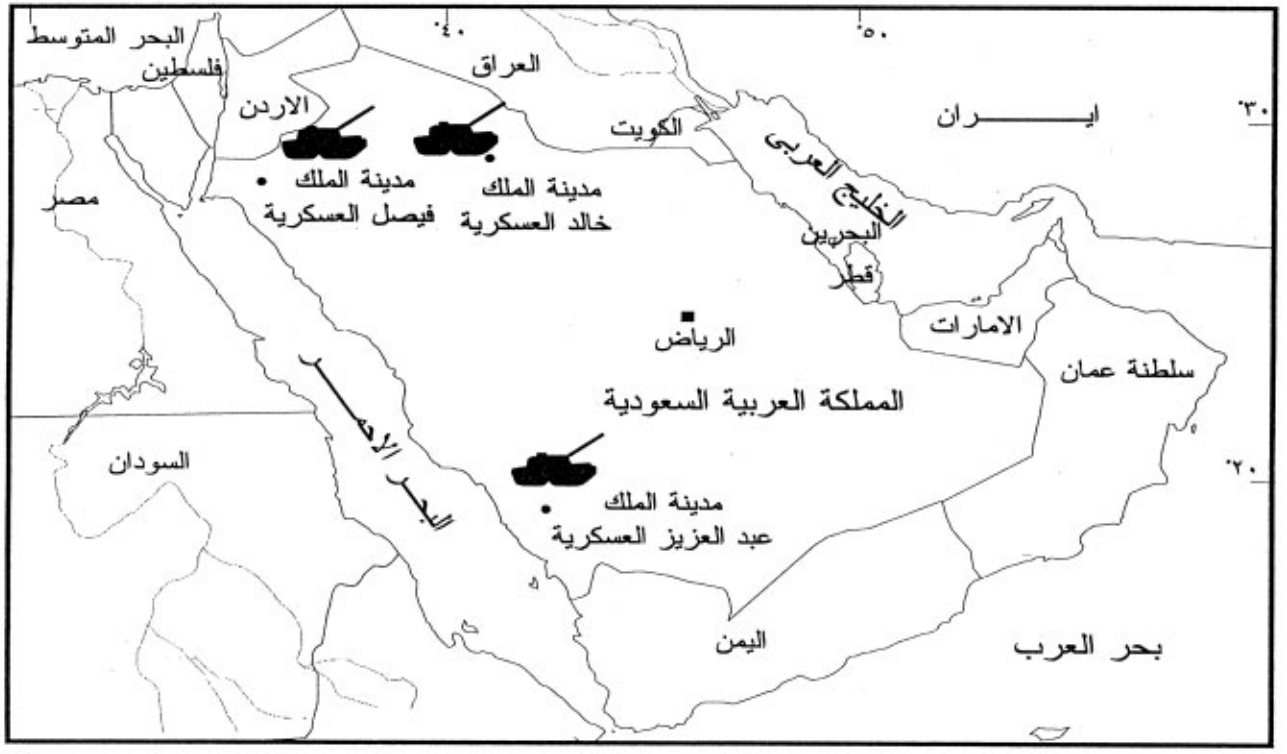

Jane's Intelligence Review. Saudi Arabia, Jane's Information Group Limited, Surrey, U.K. 1997.

وبنظرة سريعة على الجدول يتضح أن وضع السعودية جيد بالنسبة للدول الأخرى فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد العراق في عدد العربات المدرعة والثانية بعد إيران في عدد الطائرات الحربية، والثانية أيضاً بعد إيران في امتلاك السفن الحربية. ويبلغ عدد أفراد الجيش السعودي (البري) حوالي ٧٠٠٠٠ جندي حسب تقديرات عام ١٩٩٦ وينقسمون إلى خمسة ألوية مشاة، وثلاثة ألوية مدرعات وثمانية ألوية مدفعية ولواء جوي. وكما أسلفنا سابقاً فمشكلة المملكة العربية السعودية (كما هي في معظم دول الخليج العربية الأخرى) تكمن في قلة عدد السكان المساهمين في قوة العمل. ومع وجود نظام حكومي يوفر كل الاحتياجات للسكان من العمل إلى التعليم والعلاج الصحي فإن هناك عزوفاً شديداً من قبل المواطنين عن الانخراط في السلك العسكري.

وقد أدى ذلك إلى وجود عتاد عسكري بدون وجود أفراد يتدربون على تلك الأنواع من الأسلحة. فمثلاً كان هناك حوالي ١٠٠ دبابة من نوع Abrams MIA2 في معسكرات الجيش بدون أن يوجد من يتدرب عليها عام ١٩٩٦[٢٢].

وتعمل المملكة العربية السعودية حالياً على استحداث خمسة قطاعات بدلاً من نظام الأولوية القديمة حتى تتمكن من زيادة عدد أفراد الجيش إلى ١٢٠,٠٠٠ عسكري. ويبين الجدول رقم (٤) أنواع العربات المدرعة في المملكة.

جدول رقم (٤) أنواع العربات المدرعة في المملكة

النوع	تفصيل الدور	العدد	في الخدمة
MIA2	دبابة هجومية	٣١٥	٢٠٠
AMX-30	دبابة هجومية	٢٩٠	١٤٥
M60A-3	دبابة هجومية	٤٢٥	٤٢٥
AML-90	عربة مسلحة خفيفة	١٩٠	١٨٠

تابع/ جدول رقم (٤) أنواع العربات المدرعة في المملكة

النوع	تفصيل الدور	العدد	في الخدمة
AML-60	عربة مسلحة خفيفة	١١٠	١٠٠
AMX-10P	عربة جنود مشاة	٥٧٠	٥٧٠
M2 Bradley	عربة جنود مشاة	٤٠٠	٤٠٠
M113 Variants	حاملة جنود مسلحة	١٧٠٠	١٧٠٠
Panhard M3	حاملة جنود مسلحة	١٥٠	١٥٠

المصدر: Source Jane's Intelligence Review, Saudi Arabia, 1997, Survey U.K. P. 713.

أما الجدول رقم (٥) فيوضح سلاح المدفعية:

جدول رقم (٥) يوضح سلاح المدفعية

النوع	تفصيل الدور	العدد	في الخدمة
BGM-71ATOW	صاروخ ضد الدبابات	٩٥٠	٩٥٠
M47Pragon	صاروخ ضد الدبابات	١٠٠٠	١٠٠٠
HOT	صاروخ ضد الدبابات	١٠٠	١٠٠
106 MM M40A1	مدرعات مسلحة بندقية	٥٠	٥٠
90MM M67	صاروخ ضد الدبابات	١٠٠	١٠٠
84 MM Carl Gustar	صاروخ ضد الدبابات	٣٠٠	٣٠٠
Stinger	صاروخ أرض جو قصير المدى	٢٠٠	٢٠٠
Redeye	صاروخ أرض جو للارتفاعات المنخفضة	٥٠٠	٥٠٠

المصدر: Source Jane's Sentinel. P. 711.

٥ – ب – القوة الجوية:

يفضل المواطن السعودي الانخراط في سلاح الطيران أو في القوة البحرية عن القوة البرية بسبب النظرة الاجتماعية للقطاعين الأولين التي

تعتبر أنهما أفضل من القوة البرية. ويبلغ حجم المنتسبين إلى سلاح الطيران حوالي ١٨٠٠٠ عسكري. وتمتلك المملكة العربية السعودية ٤٧٠ طائرة حربية مختلفة الأنواع. وفي الماضي طورت المملكة العربية السعودية سلاح الطيران، ليقوم بالأغراض الدفاعية. ومع وصول طائرات التورنادو Tornado IDS وطائرات F-15 S فإن القدرات الهجومية للطيران السعودي ستكون على مستوى عالٍ من التقنية. ويمتلك سلاح الطيران السعودي بالونات تحمل رادارات لتوجيه صواريخ أرض جو كما يوجد لديها طائرات الإنذار المبكر (الأواكس) وطائرات اكتشاف آلية. وقد اتفقت المملكة مؤخراً مع الولايات المتحدة لتزويدها بنظام دفاع جوي متطور. ويتكون هذا النظام من مقر للقيادة المركزية وخمس مراكز إقليمية و١٧ رادار للدفاع الجوي طويل المدى. ونقطة الضعف هي أن المملكة ما زالت تعتمد في تشغيل هذه المعدات المتطورة على العمالة الوافدة وليست الوطنية. وفي الماضي كانت السعودية تواجه اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي الذي كان يعارض بيع المملكة الأسلحة الهجومية المتطورة. أما بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ فقد خفت حدة المعارضة واستطاعت المملكة شراء طائرات F-15S وتقوم المملكة العربية السعودية حالياً بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تدريب كوادرها على استخدام الأنواع المتطورة من الطائرات الحربية أو سلاح الدفاع الجوي، وهي تحتاج إلى فترة ليست قصيرة حتى تتمكن من الاعتماد على مواطنيها كلياً في حالة نشوب أي حرب.

أما أهم القواعد الجوية في المملكة فهي الجوف، والخرج، والظهران، وحفر الباطن، وجدة، وخميس مشيط، والرياض، وتبوك والطائف (انظر الخريطة رقم ٣).

أما أنواع الطائرات الحربية في المملكة فهي موضحة في الجدول رقم (٦).

خريطة رقم (٣) المطارات العسكرية في المملكة العربية السعودية

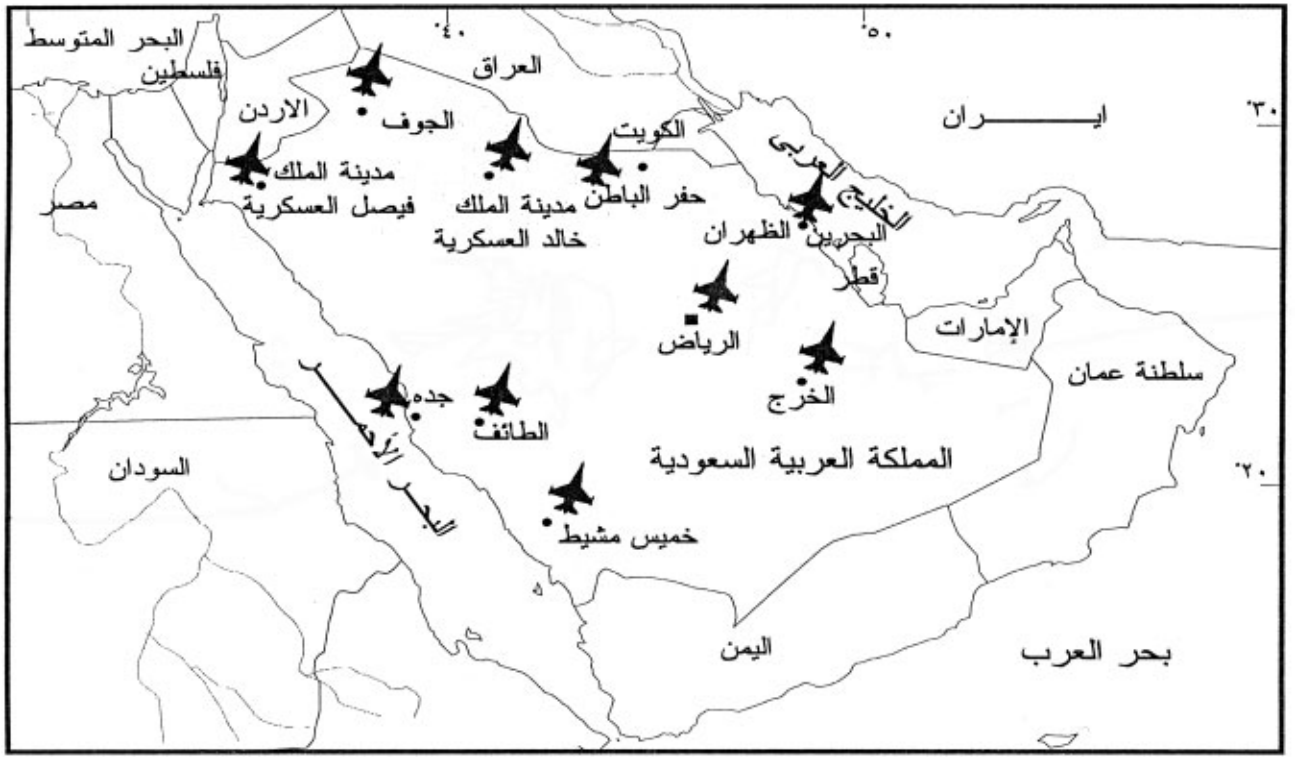

Jane's Intelligence Review. Saudi Arabia, Jane's Information Group Limited, Surrey, U.K. 1997

جدول رقم (٦) أنواع الطائرات الحربية في السعودية

النوع	تفصيل الدور	العدد	في الخدمة
F-15 C	طائرة مقاتلة جوية	٧٨	٧٨
F-15 D	طائرة تدريب وعمليات	٢٥	٢٥
F-5E Tiger 11	مقاتلة وقاذفة	٥٦	٥٦
RF-5E Tigerexe	طائرة استكشاف	١٠	١٠
F-5 B	طائرة تدريب وعمليات	١٤	١٤
F-5 F	طائرة تدريب وعمليات	٢١	٢١
Tornado IDS	مهاجمة – مقاتلة	٤٤	٤٤
Tornado ADV	طائرة دفاعية	٢٢	٢٢
BAE 167	طائرة تدريب	٣٦	٣٦
E-3 A Sentry	طائرات إنذار مبكر Awacs	٥	٥
KE-3	طائرات تزويد الوقود	٦	٦
KE-3 A	طائرات حربية إلكترونية	٢	٢
KC- 130 H	طائرات حاملة للدبابات	٨	٨
C- 130 H	طائرة نقل تكتيكية	٤١	٣٧
L- 100- 30 H S 9	طائرة مستشفى	٥	٥
VC - 130 H	طائرة نقل VIP	٦	٦
CN - 235 M	طائرة نقل تكتيكية	٤	٤
BAE 125 - 800	طائرة نقل خفيفة	٦	٦
Super King Air	طائرة نقل خفيفة	٥	٥
G 111	طائرة نقل متوسطة	٣	٣
G 1 V	طائرة نقل متوسطة	٢	٢
Learjet 35 A	طائرة نقل خفيفة	٢	٢
Jetstream 31 M	طائرة تدريب الأنظمة	١	١
Hawk MK 65	طائرة تدريب متقدمة	٢٨	٢٨
FR 172	طائرة تدريب أولية	١٣	١٣
PC - 9	طائرة تدريب المبادئ الأساسية	١٧	٢٧

المصدر: Source: Jane's Intelligence Review: OP. Cit. P. 712.

٥ – ج – القوة البحرية:

يبلغ عدد المنتسبين إلى القوة البحرية حوالي ١٣,٥٠٠ عسكري. وتمتلك المملكة العربية السعودية حوالي ١١٠ سفينة حربية مختلفة الأنواع. وبما أن الإنفاق على قطاع القوة البحرية كان أقل من القطاعات الأخرى، فقد تبنت المملكة برامج جديدة لتحديث هذا القطاع. وقد عملت الولايات المتحدة على تحديث قطاع القوة البحرية السعودية في الفترة من ١٩٩١–١٩٩٥ حتى تتمكن من مواجهة القوة البحرية الإيرانية التي تمتلك الغواصات. ويوجد في المملكة ١٠ قواعد بحرية ٦ منها على البحر الأحمر وهي (حقل الشرمة، ودبا، والواجه، وينبع وجدة) وأربع قواعد أخرى على الخليج العربي وهي رأس مشعاب، والجبيل، ورأس تنومة والدمام، (انظر الخريطة رقم ٤).

٥ – د – تحديث القوة العسكرية للسعودية:

إن انخفاض أسعار البترول من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات من القرن الماضي أثر سلباً في الاقتصاد السعودي مما جعلها غير قادرة على الإنفاق على القطاعات العسكرية كالسابق. إلا أن ذلك لم يفت من عزم المملكة على المضي في تطوير قدراتها العسكرية باستخدام أحدث التكنولوجيا المتوافرة في العالم. ومع تحسن اسعار البترول نسبياً في السنوات الأخيرة من القرن الماضي فإن السعودية ستكون قادرة على تحقيق ما تصبو إليه. فالقوات البرية السعودية وقوات الحرس الوطني بحاجة إلى دبابات قتالية إضافية. وبالفعل فقد طلبت المملكة شراء ٢٣٥ دبابة Abrams MIA2s جديدة. كما حصلت قوات الحرس الوطني على ميزانية للعام ١٩٩٥–١٩٩٦ تقدر بـ ٦٩٠ مليون دولار أمريكي لتحديث قواتها[٢٣]. وقد وافق الكونغرس الأمريكي على طلب وزارة الدفاع الأمريكية بيع الحرس الوطني أنظمة متطورة من الأسلحة المدرعة والدبابات. أما القوت الجوية فقد خططت لشراء طائرات F-16C/D وطائرات JAS39X المزودة بصواريخ أرض–أرض قصيرة المدى وعلى مستوى عالٍ من التقنية. وفي عام ١٩٩٧

خريطة رقم (٤) الموانئ العسكرية في المملكة العربية السعودية

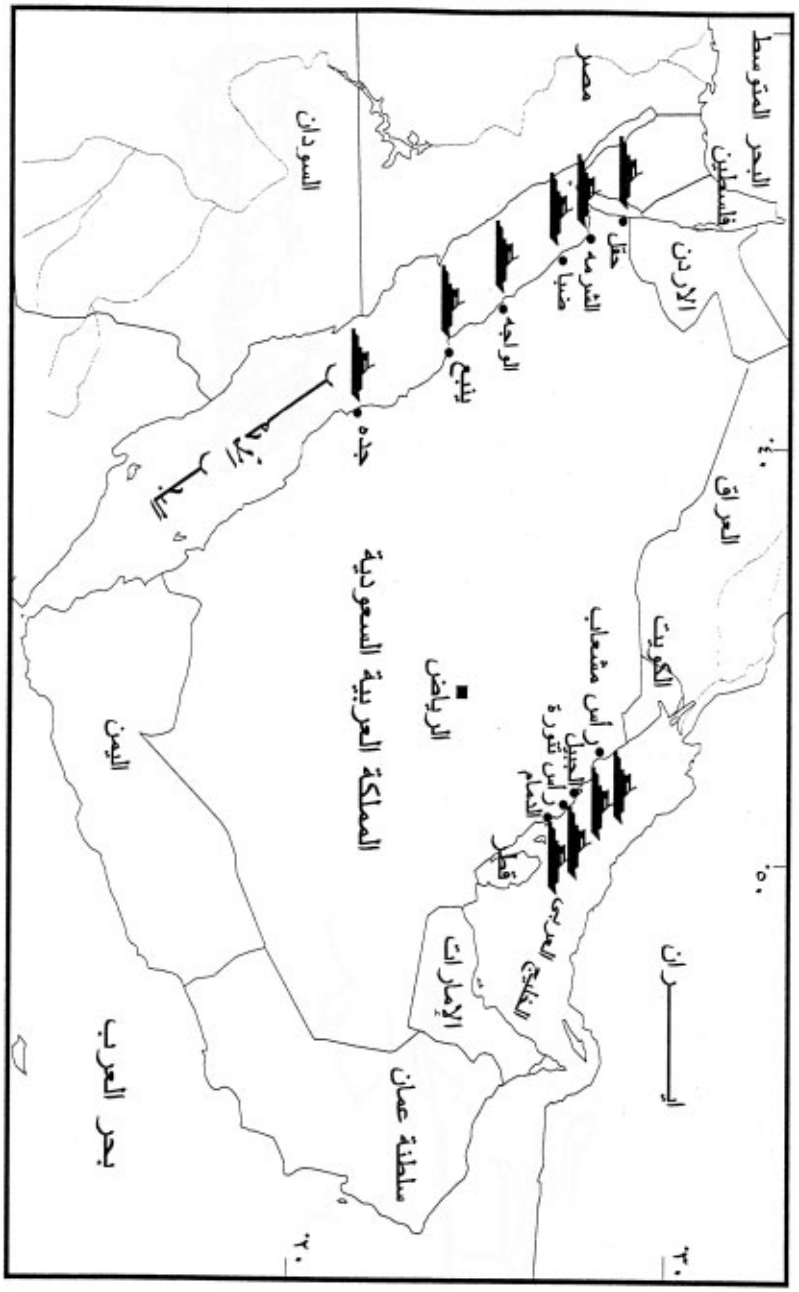

زار الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي واشنطن وتمت الموافقة على شراء عدد ٨٠ إلى ١٨٠ طائرة حربية بمبلغ يصل إلى ٣٠ مليار دولار. ولم يكن حظ القوة البحرية أقل من الأخرى ففي عام ١٩٩٤ تم تخصيص ٣,٥ بليون دولار أمريكي لتحديث هذا القطاع. وسوف تقوم فرنسا ببناء فرقاطتين من نوع Lafayette Class F 3000s لتسلم للمملكة مع حلول عام ٢٠٠١[٢٤].

٦ – المقومات السياسية للمملكة العربية السعودية:

٦ – أ – التركيب السياسي للدولة:

يعتبر المغفور له الملك عبدالعزيز بن سعود هو مؤسس الدولة السعودية الحديثة وذلك في ١٩٣٢/٩/٢٣. لقد أمضى هذا الملك العقود الثلاثة الأولى من القرن الماضي في حروب طويلة تمكن بها من مد سلطانه من اليمن جنوباً إلى العراق والأردن شمالاً. وقد رسمت المملكة حدودها مع كل من الأردن، العراق، الكويت في سلسلة من المعاهدات في فترة العشرينيات من القرن الماضي. أما حدودها مع اليمن فقد رسمت في معاهدة الطائف عام ١٩٣٤ التي تم بموجبها اعتراف اليمن بسيادة السعودية على عسير ونجران وجيزان (وقد أنهت الدولتان الإشكالات الحدودية بينهما وبشكل نهائي في معاهدة جدة عام ٢٠٠١). كما انتهت السعودية من تقسيم المناطق المحايدة بينها وبين كل من الكويت والعراق في الأعوام ١٩٦٦ و١٩٧٥ على التوالي[٢٥]. وتتبع المملكة العربية السعودية نظام الحكم الملكي حيث إن الحكم لأبناء الملك عبدالعزيز بن سعود ثم لأحفاده من بعدهم. وينتقل الحكم بالوراثة في تسلسل غير واضح إلا للأسرة الحاكمة، وهو ما يثير بعض القلق حول سلاسة انتقال السلطة من حاكم لآخر. فمع اعتلال صحة الملك فهد بن عبدالعزيز الذي يحكم منذ عام ١٩٨٢ أصبح ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز يتولى معظم شئون الحكم. وبما أن الأمير سلطان بن عبدالعزيز (التالي بعد الأمير عبدالله في سلسلة الحكم)

في عمر مقارب من عمر الأمير عبدالله بن عبدالعزيز فإن المملكة ستشهد سلسلة من فترات الحكم القصير للملوك. وكما هو معروف فإن فترات الحكم الطويلة تتميز باستقرار سياسي فيها استقرار سياسي أكثر وإنجازات تنموية أفضل بكثير من فترات الحكم القصيرة. إلا أن المطمئن حالياً هو حالة الاستقرار السياسي لمؤسسة الحكم في المملكة العربية السعودية. فالملك هو رئيس مجلس الوزراء ثم هناك نائب أول وهو ولي العهد الأمير عبدالله ونائب ثاني وهو الأمير سلطان وعشرون وزيراً. وتتميز الحكومات السعودية بالثبات وعدم التغيير السريع إلا في أضيق الحدود.

وقد شهدت المملكة العربية السعودية وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ مطالبات وخاصة من المعارضة الليبرالية ببعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وعليه فقد تم الإعلان في عام ١٩٩٣ عن إنشاء مجلس الشورى الذي يعين أفراده مباشرة من قبل الملك. ولا يملك هذا المجلس صلاحيات واسعة في طرح قوانين جديدة أو رفض القوانين التي يصدرها مجلس الوزراء أو محاسبة الحاكم. بل إن دوره استشاري فقط وهذا لم يرض طموح المعارضة ومع تزايد نشاط المعارضة سواء الليبرالية أو الإسلامية المتشددة للحصول على مزيد من الإصلاحات فقد تم زيادة أعضاء مجلس الشورة في عام ١٩٩٧. وتم التوسع في تعيين المواطنين في هذا المجلس على حساب أفراد من الأسرة الحاكمة. وإن أكبر مشكلة تواجه مؤسسة الحكم في المملكة العربية السعودية حالياً هو تنامي حركة المعارضة الدينية المتمثلة في الوهابيين المتشددين من جهة، ومطالبات المعارضة الليبرالية ذات التعليم والتوجه الغربي من جهة أخرى. فالمعارضة الليبرالية تنظر إلى المزيد من الحريات الديمقراطية والقيم السائدة في المجتمعات الغربية كالمشاركة الشعبية في الحكم ومزيد من الحريات للنساء. وفي مقابل هذه المعارضة هناك حركة أخطر بكثير وذو قوة متنامية وفعالة متمثلة بالوهابيين المتشددين المتغلغلين بقوة في قلب النظام الحاكم. وتنادي

هذه المجموعة بالعودة إلى القيم الإسلامية في شتى أمور الحياة. وقد أدى الصراع للحصول على مزيد من القوة والتأثير إلى أعمال عنف وإرهاب داخل المملكة العربية السعودية مما يؤثر بالمدى الطويل في مصالح المملكة.

وتتمثل المشكلة الكبيرة في أن نظام الحكم في المملكة يستمد شرعيته وقوته من تحالفه مع الحركة الوهابية. ولهذا فالنظام يريد التعاون والتعايش مع هذه الحركة بقدر ما يريد سحقها والتقليل من خطرها على استقرار النظام. وقد تنامت قوة ونشاط المتشددين الوهابيين خلال حرب الخليج عام ١٩٩٠. وتتمثل مطالبهم بأن يكون لرجال الدين دور أكبر في الحكم وأن يتم تبني السياسات والقيم الإسلامية على حساب السياسات والقيم الغربية. كما قاموا بمهاجمة الفساد وسوء الإدارة المتفشية في إدارات الحكومة في المملكة. وتتركز هذه الحركة المتنامية في مدينة بريدة مركز الحركة الوهابية. وعلى الرغم من إلقاء القبض على قادة الحركة إلا أن أتباع الحركة ما زالوا نشطاء. كما أن هناك حركات أخرى بقيادة الدكتور محمد المسعري وحركة الإصلاح الإسلامي بقيادة سعد الفقيه وتتخذ هذه الحركات لندن مركزاً لها. وأخيراً المنشق أسامة بن لادن الذي يتخذ من أفغانستان مقراً له. وتتكون الحركتان الأوليان من التكنوقراط الذين يريدون إصلاحات على النمط الغربي ومزيداً من الحريات ولكن ضمن الإطار الإسلامي. أما الأخير فهو المشكلة الأكبر حيث إن أتباعه شديدو التعصب وذوو خبرة في القتال. وقد قاتل هؤلاء في أماكن كثيرة مثل أفغانستان والبوسنة والشيشان. وقد ظهر خطرهم الكبير بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المتمثل في الهجوم على نيويورك وواشنطن حيث رحبت مجموعة القاعدة التي يترأسها بن لادن بهذه الهجمات. وعلى الرغم من أن بن لادن لم يتبن هذه الهجمات إلا أنه حيا مرتكبيها وتوعد الولايات المتحدة بمزيد من هذه الهجمات. وحتى بعد قضاء الولايات المتحدة على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة فإن مصير بن لابن غير معروف حتى الآن.

٦ – ب – العلاقات السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول العربية والإسلامية من الناحية السياسية وذلك بسبب ثروتها الهائلة وموقعها الجيوستراتيجي المهم. وقد اعتبرها العالم الغربي حليفاً استراتيجياً مهماً مما أضاف لها أهمية ووزناً سياسياً أبلغ. انطلقت السياسة الخارجية للمملكة من منطلق ضمان الأمن الإقليمي لمنطقة شبه الجزيرة العربية والوحدة العربية الإسلامية ومعاداة الشيوعية (قبل أن ينحل النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي). تميزت علاقة المملكة العربية السعودية بالدول العربية والدول الإسلامية بالمتانة والتوازن. وقد كان للمعونات المالية التي تقدمها المملكة لبعض هذه الدول أثر كبير في توثيق وتنسيق المواقف السياسية الخارجية بين السعودية وتلك الدول. وبالنسبة للسياسة الخارجية السعودية تجاه إسرائيل فقد كان واضحاً وهو تبني سياسة معادية لإسرائيل ومساعدة الدول العربية المواجهة لإسرائيل. كما أنها كانت في السابق تساعد بعض الدول الإسلامية الإفريقية خوفاً من وقوعها تحت تأثير إسرائيل. أما حالياً ومع تغير الأوضاع الدولية ومنها التغيرات السياسية في الشرق الأوسط فقد ساندت السعودية أية عملية سلمية مع إسرائيل يعاد بوساطتها الحق للعرب وخير دليل على ذلك مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد للسلام مع إسرائيل. وقد تبنت جامعة الدول العربية هذه المبادرة في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢.

٦ – ب – ١ – العلاقات السياسية مع مصر:

ساد التوتر في العلاقات السعودية المصرية في منتصف الستينيات من القرن الماضي بسبب حرب اليمن، إلا أن التوتر زال بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ مع إسرائيل[٢٦]. وخلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ تبنت السعودية حظر تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا بسبب دعمهما لإسرائيل في حربها مع العرب. وبعد ذلك كانت العلاقات تتجه إلى الأفضل مع مصر. وفي أعقاب حرب

الخليج عام ١٩٩١، اجتمع وزراء خارجية كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي وأعلنوا قيام «إعلان دمشق في مارس ١٩٩١». وكان الهدف تكوين قوة عسكرية من مصر وسوريا تتركز في شبه الجزيرة العربية مقابل مساعدات اقتصادية لتلك الدولتين.

٦ – ب – ٢ – العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون:

في عام ١٩٨١ تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان. وتهدف هذه المنظمة إلى تفعيل التعاون بين أعضاء المجلس في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والتجارة. وتعتبر المملكة العربية السعودية (التي تستضيف مقر المنظمة) نفسها عضواً له أهميته البالغة في مجلس التعاون الخليجي. وتسيطر المملكة على قوات درع الجزيرة الذراع العسكري للمجلس.

٦ – ب – ٣ – العلاقات السياسية مع اليمن:

ساد طابع التوتر في العلاقات السعودية اليمنية منذ فترة طويلة. فالسعودية ترى في كبر حجم السكان والنظام الديمقراطي في اليمن تهديداً لها، في حين كانت اليمن تحس بالمرارة لمصادقتها على السيادة السعودية على عسير في معاهدة الطائف عام ١٩٣٤. كما ناصبت السعودية العداء لجمهورية اليمن الاشتراكية (اليمن الجنوبية). علاوة على أن السعودية رأت في وحدة اليمن عام ١٩٩٠ تهديداً آخر لها على حدودها الجنوبية. وقد زاد الأمر سوءاً وقوف اليمن مع العراق في احتلاله الكويت عام ١٩٩٠، وكان رد السعودية إلزام اليمنيين الحصول على كفيل سعودي للإقامة فيها مما أدى إلى ترحيل حوالي ٨٠٠,٠٠٠ يمني. كما ساعدت السعودية قوات اليمن الجنوبية في محاولتها الانفصالية عن الشمال عام ١٩٩٤. إلا أن العلاقات مع اليمن بدأت تتحسن في منتصف التسعينات بعد تجميد العلاقات من عام ١٩٩٠–١٩٩٥. ففي فبراير عام ١٩٩٥ وقع البلدان مذكرة تفاهم لإنهاء

حالة التوتر على الحدود منذ اتفاقية عام ١٩٣٤. وقد أشارت التقارير عام ١٩٩٧ بأن المباحثات تسير بشكل جيد فاليمن وافقت على عدم رفع أمر النزاع الحدودي إلى محكمة العدل الدولية، في حين تنازلت المملكة عن طلبها الحصول على ممر بعرض ١٠ كيلومترات عبر الحدود اليمنية إلى بحر العرب(٢٧). وقد تم إنهاء مشكلة الحدود بشكل نهائي في اتفاقية جدة عام ٢٠٠١.

٦ – ب – ٤ – العلاقات السياسية مع بقية الدول العربية الأخرى:

تتميز العلاقات السياسية السعودية مع الدول العربية بالتوازن والاحترام المتبادل فالعلاقات مع سوريا في أحسن أحوالها وهناك تنسيق وتفاهم حول الدور السوري في مسألة السلام في الشرق الأوسط. وتعتبر العلاقات السعودية السورية مثلاً يحتذى به في العلاقات العربية. فهناك تنسيق كامل في كل القضايا التي تهم الدول العربية. وتقف السعودية موقفاً صلباً ومؤيداً للحقوق السورية وحقه في إرجاع كامل أراضيه المحتلة. أما العلاقة مع العراق فقد كانت جيدة حتى قيام العراق بغزو واحتلال الكويت عام ١٩٩٠. ويبقى صدام مصدر تهديد للمملكة طالما بقي في السلطة، وحتى بعد رحيل صدام فإن بقاء الحكم في دائرة عائلته وخاصة أبناءه فإن الأمر يبقى كما هو عليه حالياً. وهناك نوع من التنسيق بين السعودية وبعض أطراف المعارضة العراقية وخاصة مجموعة الملكية الدستورية. وتفضل السعودية أن يخلف صدام حسين أي قائد عراقي سني قوي يستطيع أن يضمن وحدة الأراضي العراقية ويحجم المعارضة الشيعية. وتعمل السعودية الآن على تحسين علاقتها مع العراق خاصة أنها رفضت بشدة أي ضربة أمريكية للعراق، مما جعل العراق توافق على مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز للسلام مع إسرائيل. كما غيرت العراق موقفها من الكويت ووافقت على احترام سيادة واستقلال دولة الكويت وذلك في القمة العربية في بيروت في مارس ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالعلاقات السعودية الأردنية فقد تحسنت في الفترة الأخيرة بعد الجمود الذي طرأ عليها بسبب موقف الأردن المساند للعراق أثناء احتلاله للكويت. ففي عام ١٩٩٦ زار الراحل الملك حسين بن طلال السعودية ليفتح صفحة جديدة من التعاون بين الدولتين وخاصة في مجال المخابرات ومكافحة الإرهاب. وحالياً هناك تنسيق كامل بين الدولتين في السياسة الخارجية وخاصة فيما يخص إحلال السلام العادل في المنطقة.

٦ – ب – ٥ – العلاقات السياسية مع إيران:

تميزت العلاقات السياسية بين السعودية وإيران بالحذر وعدم الانفتاح بسبب تنافس الدولتين على قيادة العالم الإسلامي وبسبب الاختلاف المذهبي بين الدولتين. وقد زادت هذه العلاقة سوءاً بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران التي رأت فيها دول الجوار تهديداً كبيراً لها، خاصة بعد بعض التصريحات الإيرانية بتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار. ولهذا فعندما نشبت الحرب بين العراق وإيران في الفترة من ١٩٨٠–١٩٨٨ كانت المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المساندة للعراق مالياً ومعنوياً. وتدهورت العلاقات أكثر بسبب قيام الحجاج الإيرانيين بالمظاهرات أثناء مواسم الحج. وفي عام ١٩٨٧ حدثت مواجهة كبيرة بين قوات الأمن السعودية والحجاج الإيرانيين راح ضحيتها ٤٠٢ شخص منهم ٢٧٥ من الحجاج الإيرانيين[٢٨]. وقد تسبب هذا الحادث في قيام السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وتقليل نسبة الحجاج الإيرانيين. وكان رد إيران قيام مظاهرات كبيرة في طهران للتنديد بالسعودية ومقاطعة الحج.

هذا التوتر الشديد في العلاقات السعودية الإيرانية بدأ يقل تدريجياً بعد غزو العراق للكويت وموقف إيران الإيجابي من الكويت ورفضها وتنديدها بالغزو العراقي. وكان ثمرة التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية أن عادت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في مارس ١٩٩١. وأعلنت السعودية موافقتها على استقبال ١١٠,٠٠٠ حاج إيراني في تلك السنة. وقد أعلنت إيران

إنهاء مقاطعتها للحج وألزمت حجاجها بمراعاة تعليمات الحكومة السعودية في موسم الحج. وقد أدى هذا الانفراج بمشاركة سعودية عالية المستوى في مؤتمر القمة الإسلامية في طهران عام ١٩٩٧. وجاء انتخاب السيد محمد خاتمي الرئيس الإيراني المعتدل ليزيد فرصة تحسن العلاقات بين البلدين، حيث أصبح التنسيق والتعاون ظاهراً بين الدولتين. ومما لا شك فيه فإن ذلك يدعم فرصة الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي ويصرف دول المنطقة للاهتمام بأمور التنمية الأخرى بدلاً من الانشغال بقضايا الأمن فقط.

٦ – ب – ٦ – العلاقات السياسية مع أوروبا الغربية:

ترتبط السعودية بدول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية ممتازة وخاصة مع كل من المملكة المتحدة أكبر مصدر سلاح للسعودية، وفرنسا في المرتبة الثانية. وقد زادت العلاقات الاقتصادية بين السعودية وفرنسا بعد عام ١٩٩٨ حيث بلغ حجم استثمارات فرنسا في السعودية حوالي مليار فرنك فرنسي[٢٩]. كما تعتبر فرنسا سابع دولة مصدرة للسعودية والثانية في أوروبا بعد المملكة المتحدة. هذه العلاقات الاقتصادية الجيدة بين السعودية وكل من المملكة المتحدة وفرنسا بشكل خاص ودول أوروبا الأخرى بشكل عام ساعد كثيراً على مواصلة دعم أوروبا للسعودية في مجالات التكنولوجيا والسلع الاستراتيجية الأخرى.

٦ – ب – ٧ – العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية:

في النصف الأول من القرن الماضي كانت بريطانيا هي أكبر حليف للمملكة العربية السعودية، ولكن الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت الولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي الأهم للسعودية. وتمثل التعاون الأمريكي السعودي في تطوير قطاع النفط السعودي وبناء جيشه. وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن السعودية هي أهم حليف لها في المنطقة سواء لوقوفها ضد المد الشيوعي أو لإمداد العالم الغربي بالنفط. إلا أن العلاقات السعودية الأمريكية كانت تمر بفترات من البرودة الدبلوماسية

بسبب مواقف أمريكا المؤيدة لإسرائيل التي تعتبرها السعودية العدو الأول للمسلمين. وعندما لم يوافق الكونجرس الأمريكي على صفقة الأسلحة بقيمة مليار دولار فإن السعودية طلبت من الولايات المتحدة تغيير سفيرها في الرياض ووقعت عقداً بقيمة ٢ مليار دولار لاستيراد الأسلحة من المملكة المتحدة. كما وقعت عام ١٩٨٩ عقداً بقيمة ٢,٧ مليار دولار لاستيراد الأسلحة من فرنسا.

وعندما احتلت العراق الكويت وافقت المملكة العربية السعودية على طلب المساعدة الأمريكية التي أرسلت قواتها للسعودية مما جعل الحكومة السعودية في حرج شديد مع المتشددين الإسلاميين الذين يرون وجود قوات غير مسلمة على أرضهم أمراً في غاية الخطورة. إن العلاقات القوية بين السعودية والولايات المتحدة يثير المعارضة المتشددة على اعتبار أن السعودية تفقد قليلاً من استقلاليتها وعليه فلم توافق السعودية على منح الولايات المتحدة تسهيلات لتخزين قوات أمريكية على أراضيها. ما عدا ذلك فما زالت السعودية تعتبر الولايات المتحدة المصدر الأول للسلاح والسلع المدنية الأخرى[٣٠].

الخاتمة:

فيما سبق تطرقنا للعوامل الجغرافية الطبيعية والاقتصادية والسياسية للمملكة العربية السعودية وتأثيرها في قوة وضعف الدولة. وقد اتضح أن السعودية تملك من عوامل القوة أضعاف عوامل الضعف مما يؤهلها أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة. فالسعودية هي أكبر دولة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية وتفوق مساحتها البالغة ٢,٢ مليون كيلومتر مربع مساحة الجمهورية الإسلامية في إيران (مع اختلاف طبيعة الأراضي حيث تسود الأراضي الصحراوية مساحات كبيرة من السعودية).

إن كبر المساحة في السعودية يعطيها عمقاً جغرافياً ليس لها وحدها بل لكل دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ساعد من فاعلية هذا العمق شكل الدولة المائل إلى الدائري ووجود العاصمة في منتصف الدولة تقريباً وهو

الشكل المثالي للدولة. وساعد هذا الحجم من المساحة والشكل المثالي الموقع الجغرافي الجيواستراتيجي المهم حيث تطل المملكة على الخليج العربي والبحر الأحمر. أما عامل القوة الثاني فهو الثروة الهائلة المتمثلة بالنفط، إذ تمتلك السعودية ربع المخزون العالمي من هذه السلعة الاستراتيجية المهمة للعالم كله والذي سيظل الاعتماد عليه لوقت ليس بقصير. وقد ساعد وجود هذه الثروة الحكومة في تنمية قطاع زراعي أصبح مهماً جداً ووفر للدولة اكتفاء شبه ذاتي من الغذاء. كما ساهمت الثروة في توفير نظام تعليمي وصحي مجاني على أفضل المستويات في العالم. كما عملت هذه الثروة على بناء جيش يملك أسلحة حديثة متطورة جعلت السعودية تأتي في المرتبة الثانية في احتلال الأسلحة الاستراتيجية في المنطقة. وفي المجال الاقتصادي فإن الدولة سخرت الأموال لقطاع التصنيع أيضاً. فهناك مصنعان للمعدات العسكرية في الخرج. ففي منتصف الثمانينات كان المصنعان يصنعان بنادق من نوع USM 16 وذخائر. كما أن هناك مصانع لبناء سيارات شحن ومصانع سيارات شحن عسكرية في جدة بالتعاون مع شركة مرسيدس، كما تم توقيع عقد بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي مع شركة بوينج الأمريكية لصناعة طائرات عسكرية. علاوة على الاتفاقيات مع شركتي ايروسبيس ورولز رويس البريطانيتين لبناء مصانع بالقرب من الرياض عام ١٩٩٠. هذه المصانع بالإضافة إلى المناطق الصناعية في المنطقة الشرقية من المملكة (في الجبيل والدمام) تجعلان الدولة رائدة في مجال التصنيع في المستقبل المنظور.

وقد زاد من فعالية عوامل القوة سابقة الذكر السياسة الخارجية الحكيمة للمملكة العربية السعودية. فللمملكة علاقات تتسم بالتوازن والشفافية مع كل دول الجوار (ما عدا العراق حالياً) والدول العربية والإسلامية والعالم الغربي. وقد كان لتحسن العلاقات السعودية الإيرانية الأثر الكبير في انتشار الشعور بالاستقرار السياسي في المنطقة بعد فترات طويلة من عدم الاستقرار. وتبقى العراق هي الدولة الوحيدة حالياً التي قد تسبب المشاكل

للمملكة. كما أن حل مشاكل الحدود المتعلقة بين المملكة واليمن يأتي في صالح قوة المملكة كي تتصرف بمعالجة أمور التحتية الأخرى.

أما عوامل الضعف في السعودية فتتمثل أولاً بقلة عدد السكان مقارنة مع حجم المساحة. وتشكل نسبة المواطنين ٧٠٪ من العدد الإجمالي للسكان البالغ ١٩,٨٩٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٠. فوجود السعودية بقرب إيران البالغ عدد سكانها ٦٣ مليون نسمة والعراق ٢٣ مليون نسمة، واليمن ١٦ مليون نسمة يجعلها تشعر بالتهديد من هذه الدول. كما أن الدولة بحاجة إلى عمالة في معظم القطاعات الفنية التي ما زالت تعتمد على العمالة الوافدة. علاوة على احتياج الجيش لمزيد من الأفراد للتمكن من ضمان أمن الحدود الطويلة، حيث تشترك السعودية بالحدود مع ٨ دول والتي تعتبر عاملاً سلبياً في قوة الدولة.

أما عامل الضعف الآخر فهو المعارضة التي تريد مزيداً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومزيداً من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار. ومع وجود مجلس تشريعي ما زالت المعارضة تشعر بعدم الرضا ولو استطاعت المملكة أن توفر مزيداً من المشاركة الشعبية وإضفاء أنواع من الديمقراطية على حكمها لوفر ذلك قدراً كبيراً من الاستقرار في مؤسسة الحكم يكون في صالح قوة الدولة. وأخيراً تبقى المعارضة الدينية المتشددة هي أكبر مصدر للقلق حيث تعارض هذه المجموعة أي تطوير وعلاقات أقوى مع العالم الغربي غير المسلم. وتبقى السيطرة على هذه المعارضة هاجساً أمنياً يقلق بال السلطة السعودية وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن مجموعة من المتهمين في تلك الحوادث يحملون الجنسية السعودية.

ختاماً تبقى المملكة العربية السعودية دولة تمتلك عوامل كثيرة للقوة إذا أحسنت استغلالها، وهي بالفعل تعمل على ذلك فإنها ستبقى الدولة الأكبر وزناً من الناحية السياسية في المنقطة، وفي هذا سند ودعم لدول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى.

الهوامش

1 - Peter J. Taylor and Colin Flirt, Political Geography, Person edu. Ltd., England, 2000, P. 91.

٢ – محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩، ص٢٣٠.

3 - Norman, J. Pounds, Political Geography, New York, Mc Graw-Hill co Inc, 1963, P. 408,

٤ – محمد محمود الديب، مرجع سابق، ص٢٣٩.

5 - Norman. Pounds, Op,. Cit, P. 409.

6 - Richard Muir. Modern Political Geography, Penguin Ltd. London, 1998, P. 112.

٧ – محمود طه أبو العلا، الجغرافية السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١، ص٥٧.

٨ – تعداد السكان في المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، الرياض، ١٩٩٥.

9 - Tane's Sentinel, The Gulf States, 1999 edition, Janes Information group Limitil, Surray. P. 756.

10 - I bid, P. 759.

١١– المملكة العربية السعودية – تطور وبناء، وزارة التخطيط – المملكة العربية السعودية – الرياض، ٢٠٠٠، ص٥.

١٢– المصدر السابق، ص٦–٧.

١٣– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، ص١٨٩.

14 - Jane's Sentinel, The Gulf States, Op. Cit. P. 743.

١٥– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، ص١٩٢.

١٦– المرجع السابق ص١٩٥.

17 - Jane's Sentinel, The Gulf States, Op. Cit. P. 745.

18 - I bid, P. 746.

19 - I bid. P. 748.

20 - I bid. P. 749.

21 - Jane's Intelligence Review, Saudi Arabia, Janes Group Limited, Surrey, U.K. 1997. P. 794.

22 - I bid. P. 211.

23 - I bid. P. 215.

24 - Jane's Sentinel, The Gulf States, 1999, Op. Cit. P. 709.

٢٥- جاسم كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحايدة لها. الكويت، ٢٠٠١، ص١٢.

٢٦- عبدالله الناصر، الحدود السعودية – اليمنية: التطورات والحل النهائي – الرياض، ٢٠٠٠، ص٢٠.

27 - Jane's Intelligence Review P. 281.

28 - I bid. P. 282.

29 - Jane's Sentinel, The Gulf States, 1999, Op. Cit. 789.

30 - I bid. P. 795.

المراجع

١ – تعداد السكان في المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط – الرياض ١٩٩٥.

٢ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية – الرياض، ٢٠٠٠.

٣ – جاسم كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١١، أكتوبر ٢٠٠٣.

٤ – المملكة العربية السعودية، تطور وبناء، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية – الرياض، ٢٠٠٠.

٥ – عبدالله الناصر، الحدود السعودية – اليمنية: التطورات والحل النهائي، مجلة العلوم الاجتماعية: العدد ٣، ٢٠٠٣.

٦ – محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩.

٧ – محمود طه أبو العلا، الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١.

8 - Jane's Intelligence Review, Saudi Arabia, Janes's Group Limited, Surrey, U.K., 1997.

9 - Jane's Sentinel, The Gulf States, 1999 edition, Jane's Information Group Limited, Surrey, U.K., 1999.

10 - Norman Pounds, Political Geography, New Yorl, McGraw-Hill Co. Inc., 1963.

11 - Richard Muir, Modern Political Geography, Penguin Ltd., London, 1998.

جاسم محمد يوسف كرم: دكتوراه في الجغرافيا السياسية من جامعة اكستر بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٤، وأستاذ مساعد بقسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، وله اهتمامات بحثية في مجال الجغرافيا السياسية، مشاكل الحدود السياسية، جغرافية الانتخابات.